

Distr.: General
27 January 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونيتي (الكاميرون)

ثم: السيدة بلودر (النمسا)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/65/53 و Add.1 و Corr.1، و A/65/333)

١ - السيد فوانغكيكيو (رئيس مجلس حقوق الإنسان): قال إن المجلس، في دورة برنامجه الرابعة، حقق تقدماً مهماً في ميادين الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد تم حتى الآن استعراض الحالة في ١٢٧ دولة عضواً في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٢ - وأضاف أن المجلس، فضلاً عن طرُق القضايا التقليدية مثل حقوق الإنسان، والحق في الغذاء، والحق في التنمية، تناول أيضاً مسألة تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية العالميتين على حقوق الإنسان، وحماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح، والآثار الضارة للنفايات السامة على حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، عُرضت على المجلس حالات لحقوق الإنسان في أنحاء مختلفة من العالم، وشمل ذلك الدعم لعملية الإلتعاش في فترة ما بعد الزلزال في هايتي، والغارة الإسرائيلية على أسطول المعونة، وحالة حقوق الإنسان في الصومال.

٣ - وقد أنشئت ولايتان جديدتان بموجب الإجراءات الخاصة: مقرر خاص معني بحقوق حرية تكوين الجمعيات والتجمع، وفريق عامل معني بالقضاء على التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة. وأنشأ المجلس أيضاً فريقاً عاملاً مكلفاً بصياغة إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب بشأن حقوق الإنسان، وفريقاً عاملاً ينظر في صياغة إطار تنظيمي دولي فيما يتصل بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وأوضح أن المجلس قام أيضاً بتمديد ولاية الفريق العامل المكلف بإعداد بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بغية توفير إجراء منظم لتقديم البلاغات.

٤ - وقال إن ملحق التقرير يتضمن سبعة قرارات يوصي المجلس الجمعية العامة بأن تتخذ مزيداً من الإجراءات بشأنها: تتضمن ثلاثة منها طلبات ودعوات محددة موجهة إلى الجمعية العامة، في حين تُنشئ الأربعة الأخرى ولايات أو أنشطة جديدة تترتب عليها احتياجات إضافية من الموارد. وأوصى المجلس أيضاً بأن الجمعية العامة ينبغي أن تعلن أياماً دولية للحق في الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكرامة الضحايا، وضحايا الاختفاءات القسرية.

٥ - ولاحظ أن المجلس بحاجة في أثناء دورة برنامجه الخامسة إلى الإبقاء على وتيرة وتقدم عمله العادي في حين يمر بعملية الاستعراض بالإقتراح مع دورة الجمعية العامة. وينبغي أن تكون الأنشطة في هذا المجال ذات طابع عملي وواقعية؛ وهي ستتيح فرصة فريدة لتقييم أسلوب عمل المجلس وتحديد المجالات التي يمكن تعزيز فعاليتها فيها. وأوضح أنه سوف يتم التركيز على طريقة السعي إلى زيادة التأثير على أرض الواقع، وتحسين التصدي لكل من الانتهاكات المزمنة لحقوق الإنسان والانتهاكات الآخذة في الظهور، وإلى تحقيق أفضل استخدام للوقت والموارد المتاحة لكي ينهض المجلس بولاياته.

٦ - وأضاف أن علاقة العمل فيما بين المجلس والجمعية العامة هي أحد الجوانب المقرر طرُقها في أثناء الاستعراض. ولاحظ أن طبيعة المجلس تقتضي ضمناً أن يكون بالإمكان إنشاء ولايات في أي وقت في خلال السنة في حين أن الجمعية العامة لا تنظر في مقترحات المجلس إلا مرة واحدة في كل عام. ويمكن أن يتسبب ذلك في تأخير إتاحة الموارد لولايات وأنشطة جديدة؛ فضلاً عن ذلك، فإن الحصول على دعم الجمعية العامة يصبح حيويًا بقدر أكبر حين يكون المجلس بصدد طرق قضايا عاجلة في مجال حقوق الإنسان.

٩ - ولاحظ أن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها يقتضيان الالتزام بتطبيق عملية الاستعراض الدوري الشامل على جميع الدول دون تمييز وفي إطار تفاعلي. بمشاركة المنظمات غير الحكومية وكافة طوائف المجتمع المدني. وهما يتطلبان أيضا أن تتعاون كل الدول مع المقررين الخاصين وفقا لولاية كل منهم، بما في ذلك الدعوة إلى القيام بزيارات ميدانية والاستجابة دون تأخير للشكاوى والاستفسارات، وكذلك احترام ذوي الولايات لحدود ولاياتهم ولمدونة قواعد السلوك، والمهام الموكلة إليهم من طرف المجلس؛ والتقيّد بالموضوعية والدقة في وضع التقارير؛ وتجنب الانتقائية أو محاولات فرض معايير ضيقة النطاق؛ وشفافية الحوار بين ذوي الولايات وحكومات البلدان المعنية. وأكد أنه يجب اعتماد آليات للإنذار المبكر بشأن المعلومات الموثقة وغير المسيّسة المتعلقة بحالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ويجب أن تتعاون الدول مع بعثات تقصي الحقائق التي ينشئها المجلس ولا سيما في حالة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال أو التي تعاني من صراعات. وقال إنه ينبغي كذلك تجنب توجيه الاتهامات ذات الأغراض السياسية على أساس ازدواجية المعايير أو بدون تحقيق شامل في الحقائق.

١٠ - وأشار إلى أن مصر أكملت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ عملية الاستعراض الدوري الشامل. وبما أنها تؤيد تأييدا تاما النهج التعاوني في معالجة قضايا حقوق الإنسان وتتصدى بحزم للتحديات التي تواجهها، فهي تقوم حاليا بإنشاء الإطار المؤسسي اللازم لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض، وبوضع إطار عمل على أساس التعاون وتكامل الجهود بين الحكومة والمجتمع المدني، بالتنسيق مع المجلس الوطني المصري لحقوق الإنسان. وهي تبذل جهودا مكثفة لتعزيز أنشطة مجلس حقوق الإنسان ولكفالة التكامل فيما بين جميع الآليات القائمة لحقوق الإنسان، سواء منها الوطنية أو الدولية، بغية وضع كل مبادئ حقوق الإنسان المقبولة عالميا

٧ - السيد بورنيا (بلجيكا): تناول الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة للعضوية آيسلندا، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وكرواتيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانضمام ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، وبالإضافة إلى ذلك أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وليختنشتاين، والنرويج، وذكر بالتعليقات العامة للإتحاد الأوروبي فيما يتصل بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس حقوق الإنسان بخصوص الحوار بين المكتب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان. وأوضح أن الإتحاد الأوروبي يعتبر أن البيان لم يغير شيئا في استقلال المفوضة السامية لحقوق الإنسان أو في مساءلتها أمام الأمين العام للأمم المتحدة، تمشيا مع قواعد وإجراءات الأمم المتحدة السارية.

٨ - السيد سليم (مصر): قال إن دور مجلس حقوق الإنسان، في أثناء الخمس سنوات التي مرت منذ إنشائه، قد تطور على نحو إيجابي في معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولاحظ أن ذلك الدور يقوم على أساس الحوار والتعاون، والتفاهم المتبادل، وتجنب المواجهة والانتقائية. وأكد أن الاستعراض الدوري الشامل، وآليات التعامل مع الشكاوى، ومنظومة المقررين الخاصين الذين يعملون في إطار محدد بموجب ولايات واضحة يمنحها المجلس تمشيا مع مدونته لقواعد السلوك، قد عززت كلها دور المجلس في ترسيخ الأسس التي اعتمدها في عام ٢٠٠٥ مؤتمر القمة العالمي في وثيقته الختامية، ولا سيما مبدأ أن الحكومات الوطنية هي التي تتحمل أساسا المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان، وأن تعزيز تلك الحقوق يتطلب ضمنا احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ووحدة أراضيها.

ومشاكل فإن الأداء العام للمجلس جيد، وقد ساهم ذلك في تعزيز حقوق الإنسان في العالم بأسره. وبالتالي، فإن الاستعراض ينبغي أن يُقيّم الإنجازات التي حققتها المجلس وأوجه قصوره على طول السنوات الماضية وأن يحدد تحسّنات مستهدفة وفقا لمجموعة إجراءات بناء المؤسسات وللمبادئ المبينة في قرار الجمعية العامة. وأضافت أن عملية التشاور يجب أن تكون مفتوحة وشفافة وإشراكية، وأن تتوخى كل الأطراف نهجا إيجابيا للتداول بغية تحقيق توافق الآراء. وأعربت عن الرأي بأن المجلس واللجنة الثالثة ينبغي أن يواصلتا تقاسم العمل فيما بينهما، من أجل تجنب ازدواجية الأعمال.

١٤ - ولاحظت أن الصين لم تنفك تعمل دون هوادة من أجل تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وأنها تؤدي واجبتها بصورة كاملة وبغاية بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان. ويتمثل هدفها في أن يكون المجلس هيئة تعالج حقوق الإنسان على أساس الموضوعية والحياد واللاانتقائية، وهو ما يُسهّل الحوار الدولي والتعاون بشأن حقوق الإنسان ويعمل على تعزيز قضية حقوق الإنسان.

١٥ - السيد علي (السودان): رأى أنه قد تبين أن مجلس حقوق الإنسان شكل خطوة في الاتجاه الصحيح وعنصرا هاما في بناء آلية المنظمة لحقوق الإنسان. وأضاف أن وفده يشدد على أهمية الاستعراض، لكنه يلاحظ أن المناقشة الجارية حاليا في جنيف تتصل، حسب فهمه، باستعراض أعمال المجلس وأساليب عمله ولا تشمل تعديل نظامه أو هيكله المؤسسي. وأكد على أهمية الإبقاء على ما تم الاتفاق عليه سابقا وعدم فسح المجال للخلافات من خلال استعراض النظام والهيكل التي أنشئ المجلس على أساسها والتي تبيّنت فعاليتها في حماية حقوق الإنسان.

على قدم المساواة. وأكد أن بلده الذي يتولى حاليا رئاسة حركة عدم الانحياز سيناضل من أجل كفالة الاستمرارية لذلك النهج في تطوير طرائق عمل المجلس في سياق استعراضه الجاري حاليا في جنيف ونيويورك.

١١ - وأضاف أن مساعي المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان تتعرض إلى العرقلة من طرف أولئك الذين يبذلون جهودا متواصلة لفرض أنفسهم كأمناء على حقوق الإنسان بالنسبة للعالم بأسره، على أساس الاعتقاد الذي لا يمكن تبريره بأن قيمهم وأنظمتهم أسمى مما لغيرهم رغم أنهم لم يسووا مشاكل انتهاكات حقوق الإنسان في بلدانهم، وكذلك من طرف جهات تسعى إلى تفويض أسس التوازن فيما بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة والاحترام لإشراف الجمعية العامة على مجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، والهيئات المنشأة بمعاهدات.

١٢ - ورأى أن المناقشة الجارية حاليا لتقرير مجلس حقوق الإنسان سوف تساعد على تمهيد السبيل لتحقيق توافق الآراء بشأن المعالجة الموضوعية والشاملة لجميع قضايا حقوق الإنسان في إطار بناء يستند إلى المساواة فيما بين جميع جوانب تلك الحقوق، سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. وأعلن أنه يتطلع إلى قيام تعاون دولي معزّز في العمل على تحقيق تطلع شعوب العالم إلى إعمال الحق في التنمية ومكافحة جميع أشكال التمييز، وفقا لإعلان وبرنامج عمل ديربان وبدون فرض أي شروط أو مفاهيم مثيرة للجدل لا تستند إلى القانون الدولي أو لا تضع في الحسبان الاختلافات الاجتماعية والثقافية والدينية.

١٣ - السيدة جانغ (الصين): قالت إن عمل مجلس حقوق الإنسان، بعد مرور أربع سنوات على إنشائه، يندرج الآن في الاتجاه الصحيح. وبالرغم من وجود أوجه قصور

- ١٦ - وأعلن أن السودان تستعد حالياً لتقديم تقريرها في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وأوضح أن الوكالات السودانية المختصة تبذل جهوداً للوفاء بذلك الإلتزام عن طريق رصد وتقييم التطورات في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في أعقاب اعتماد الدستور المؤقت لعام ٢٠٠٥ الذي يستند إلى قيم متصلة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ولا سيما في مجال التحول الديمقراطي والتعددية السياسية والمواطنة. وذكر بأن خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان قد أشار إلى جوانب عديدة لتلك التطورات، وأهمها إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مناخ ديمقراطي وسلمي تميز بالشفافية. ولاحظ أن اهتمام القيادة السياسية في السودان بتقرير الاستعراض الدوري قد انعكس في الأوامر الرئاسية التي عهدت بمهمة إعداد التقرير للجنة وطنية مؤلفة من ممثلين للحكومة والمجتمع المدني.
- ١٧ - وقال إن ذلك الجهد يُبذل حالياً بالرغم من تعدد الآليات الدولية والإقليمية المعنية وحضورها الفعلي في السودان. وقد شمل تنظيم اجتماعات مباشرة بين خبراء حقوق الإنسان وبعثات الأمم المتحدة في السودان، ولا سيما في دارفور لإجراء استعراض منسق لجميع التطورات ذات الصلة. وأكد أن بلده قد تعاون على النحو الكامل مع الخبير المستقل الذي عينه المجلس.
- ١٨ - وقال إن كل هذه الحقائق تؤكد اعتقاد السودان بضرورة مواصلة دور المجلس مع الحرص في نفس الوقت على تجنب التسييس والانتقائية، وبالحاجة إلى التعويل على الحوار والتعاون. ومن المهام التركيز على المساعدة التقنية وبناء القدرات في عمل ذوي الولايات القطرية وعدم اللجوء إلى توجيه الاتهامات التي تُضر بالعلاقات بين البلد المعني والشخص الذي أسندت إليه ولاية.
- ١٩ - وأعلن في الختام أن وفده يقدر جهود المجلس الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني واعتماد المجلس لتقرير غولدستون. وأكد على أهمية معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الأطفال والنساء والأشخاص المسنين في غزة التي أصبحت سجوناً كبيراً.
- ٢٠ - السيد كافاندو (بور كينا فاسو): قال إن بلده، بوصفه عضواً في مجلس حقوق الإنسان، قد وضع إطاراً مؤسسياً تشترك فيه الحكومة مع منظمات المجتمع المدني لإعداد التقارير ذات الصلة والمتابعة التوصيات الواردة في تلك التقارير. وأضاف أن الأسبوع الوطني الثاني للمواطنة الذي يعقد في كل عام للإحتفال بالذكرى السنوية لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قد كُرس للتأمل بشأن آليات لتقييم تعزيز حقوق الإنسان. وأوضح أنه تم توفير تدريب للمشاركين في أنشطة الأسبوع فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ودور الاتحاد الأفريقي.
- ٢١ - ولاحظ أن العدد الكبير من التقارير التي يتعين إعدادها في غضون فترة محدودة يمثل عبئاً إضافياً على البلدان النامية وقال إن وفده يكرر مناشدته الأمم المتحدة والدول الأخرى أن تقدم دعماً مالياً لتلك البلدان. وهو يطلب أيضاً من الهيئات المنشأة بمعاهدات ترشيد وتنسيق الأساليب المعقدة لتقييم حقوق الإنسان، بغية توضيح مهمة البلدان النامية وزيادة فعالية تلك الآليات.
- ٢٢ - السيد آباكان (تركيا): قال إن تقرير مجلس حقوق الإنسان يتضمن قراراتين هامتين، ذكر منهما بالخصوص القرار ١٥/١ المتعلق بمتابعة تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن حادثة أيار/مايو ٢٠١٠ التي أغارت فيها القوات الإسرائيلية على قافلة المعونة الإنسانية لغزة في المياه الدولية.

الهدف بالذات. وأكد أنه لن يمكن أبدا إحلال سلم حقيقية ما لم يتم إنصاف الضحايا.

٢٨ - السيدة ساهوسارونغسي (تايلند): قالت إن الإستعراض المقبل لمجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يضع في الاعتبار ضرورة أن يواصل المجلس التصدي لتحديات حقوق الإنسان بدون تحيز. وأكدت أن المجلس يجب أن يستكشف طرائق للتعامل على نحو بناء مع البلدان المعنية لكي تدرك أن تحسين حالة حقوق الإنسان بها يخدم مصلحتها. وينبغي له بالتالي أن يواصل العمل على التقليل من تسييس مسائل حقوق الإنسان.

٢٩ - وقالت إن آلية الإستعراض الدوري الشامل، ولا سيما في دورة الاستعراض الثانية، ينبغي أن يركز على التيسير والتنفيذ الفعليين لتوصياتها. وترى تايلند أن الإستعراض الدوري الشامل يمثل تحديدا في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن العديد من البلدان التي أجريت العملية بشأنها قد عدلت تشريعها أو ممارساتها واعتمدت سياسات وبرامج وتدابير جديدة تهدف إلى تحسين حالة حقوق الإنسان بها. وأكدت أنه يجب تدعيم تلك النجاحات عن طريق تأمين التنفيذ والمتابعة الفعليين.

٣٠ - وقالت إن من الأساسي مواصلة تحسين العلاقة بين المجلس والإجراءات الخاصة عن طريق تعزيز التعاون المتبادل وبناء الثقة. وفضلا عن ذلك، ينبغي تبسيط أعمال المجلس بالحد من تكاثر القرارات وتركيز الجهود، بالأحرى، على تنفيذ القرارات بغية إحداث أثر حقيقي على أرض الواقع.

٣١ - وأعلنت أن تايلند ستستضيف في شهر كانون الأول/ديسمبر، اعتكافا للتأمل بشأن عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان، بغية تشجيع إجراء مناقشات سليمة من الآراء المسبقة، ليس فقط بالنسبة لأعضاء المجلس الـ ٤٧ بل ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع العمل في

٢٣ - وأشار إلى أن التقرير، بناء على الشهادات والمعلومات الأخرى المحصل عليها، قد اعتبر الغارة انتهاكا جسيما لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي. وسرد أيضا سلسلة من انتهاكات إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأعاد تأكيد عدم قانونية الحصار المفروض على غزة. وترى تركيا أن التقرير يقدم عرضا جيدا للأحداث على أساس وقائع ملموسة ووثائق قانونية وقد اعتمدت الأغلبية الكبرى لأعضاء المجتمع الدولي استنتاجات ونتائج ذلك التقرير.

٢٤ - وتدعو تركيا إسرائيل إلى أن تعترف بأخطائها وأن تتصرف تبعا لذلك. وهي تنتظر من إسرائيل تقديم اعتذار رسمي وتعويض للجرحي ولأسر القتلى. ولم تقدم تركيا قرارا منفصلا عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة. بيد أنها يمكن أن تعيد النظر في موقفها هذا بالتشاور مع المجموعات والبلدان الأخرى ذات الصلة، تبعا للموقف الذي تتخذه إسرائيل في الأسابيع المقبلة.

٢٥ - وأعلن أن لجنة التحقيق التركية قد أنجزت دراسة موضوعية للمسألة ونظرت في الآثار القانونية المترتبة على الغارة. وقال إن التقرير المرحلي الناتج عن ذلك قدم إلى فريق التحقيق الذي أنشأه الأمين العام.

٢٦ - وأضاف أن تركيا ترحب أيضا بالقرار ٦/١٥ المتعلق بمتابعة تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة المستقلين في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، المنشأة عملا بقرار المجلس ٩/١٣ المتعلق ببعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (تقرير غولدستون) وسوف تقوم بمتابعة تنفيذ توصياته.

٢٧ - وأشار إلى أن مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب وترسيخ مبدأ المساءلة لم ينفكا يشكلان أحد أهداف الأمم المتحدة. ومن الجلي أن القرارات المذكورة تطرق ذلك

حقوق الإنسان في نيويورك لا ينبغي أن يُجرى إلا بعد إكمال عملية استعراض أنشطته وطريقة تشغيله في جنيف. وترى بيلاروس أيضا أنه لا ينبغي أن يؤدي أي من الإستعراضين إلى إدخال تغييرات جذرية على اشتغال المجلس، وهي لن تؤيد إلا التوصيات التي لن تثقل كاهل المجلس أو تقوّض المناخ التعاوني الذي يسود داخله.

٣٤ - السيد بَرقِي (كوبا): قال إن طرائق عمل مجلس حقوق الإنسان وجدول أعماله تُظهر احترامه للمبادئ الديمقراطية السليمة. بيد أنه ثمة تحديات ومخاطر هامة ما زالت تهدد مناخ الحوار والتعاون الحقيقيين في عمل المجلس. وأعرب عن قلق كوبا من أنه لم يمكن إنهاء كل الولايات القطرية المنشأة على أساس تمييزي وانتقائي، وأكد من جديد أهمية أن تحترم الإجراءات الخاصة للمجلس مبدأي الموضوعية والحياد، فضلا عن احترام مدونة قواعد السلوك.

٣٥ - بيد أن تقييم عمل المجلس إجمالا حتى الآن ينبغي أن يكون إيجابيا. وأشار إلى أن المجلس قد أسس ممارسات فعالة لإجراء تحليل شامل لحالة حقوق الإنسان في العالم، وعزز مناخ الاحترام والثقة الذي يكتسي أهمية أساسية بالنسبة لعمله. وأكد أن المجلس أثبت أيضا قدرته على التصدي لحالات الطوارئ مثل انتهاكات إسرائيل الجسيمة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

٣٦ - وأضاف أن عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان ستبدأ قريبا وأن كوبا تؤكد على ضرورة كفالة أن تكون هذه العملية الحكومية الدولية تقنية وشفافة وشمولية، وذلك في جنيف أولا ثم في نيويورك. وأكد أنه لا توجد حاجة لتغييرات جذرية في طريقة اشتغال المجلس. وينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي للإستعراض في تعزيز عناصر التعاون والحوار في عمله والقضاء على الممارسات الانتقائية والأغراض السياسية التي ما زالت تكمن وراء معالجة حالات حقوق

الوقت نفسه على زيادة التعريف بالمجلس في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتطلع تايلند إلى العمل على نحو وثيق مع المجلس من أجل النهوض بقضية حقوق الإنسان.

٣٢ - السيدة بلسكايَا (بيلاروس): قالت إن لبيلاروس نظرة إيجابية لعمل مجلس حقوق الإنسان وإنها ترحب بتطلع الدول الأعضاء إلى الحوار وإلى العمل البناء داخل تلك الهيئة. وبالإشارة إلى تنظيم المجلس بفعالية لدورات استثنائية معنية بقضايا مثل الزلزال في هايتي والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، أعربت عن تأييد وفدها للطائفة العريضة من أنشطة المجلس في أثناء الفترة قيد الإستعراض، وهي أنشطة تشهد على توخي المجلس نهجا متوازنا لمعالجة مسائل حقوق الإنسان المدرجة على جدول أعماله وذات الجوانب المتعددة. وأعربت عن ارتياح بيلاروس أيضا بزيادة اهتمام المجلس بقضية الاتجار بالأشخاص وعن تأييدها لفكرة إنشاء وحدة خاصة في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معنية بتلك المسألة. وتناولت بعد ذلك مسألة الإجراءات الخاصة، فلاحظت مع التأييد الأهمية المتزايدة لتلك الإجراءات في أعمال المجلس ورحبت بتعزيزها، لكنها شددت أيضا على ضرورة أن يحترم ذوو الولايات بموجب الإجراءات الخاصة مدونة قواعد السلوك بدقة.

٣٣ - وأعربت عن ارتياح بلدها للعمل المنجز في إطار عملية الإستعراض الدوري الشامل وعن اعتقادها بأن التوصيات التي ستنبثق عن الإستعراض ستؤدي حين تنفيذها الدول الأعضاء إلى تحسين جوهرية لحالة حقوق الإنسان في البلدان المعنية. وفي الوقت نفسه، شددت بيلاروس على أن الإستعراض ترتيب تعاوني طوعي فيما بين الدول وكررت تأكيد معارضتها القطعية لاستخدامه كوسيلة لممارسة الضغط على الدول، بما في ذلك من خلال اعتماد توصيات مُسيّسة وغير مقبولة. وفي هذا السياق، تؤيد بيلاروس وجهة نظر حركة بلدان عدم الإنحياز بأن استعراض مركز مجلس

٣٩ - وأعلنت رفض بلدها كافة المقترحات المطالبة بتغيير جدول أعمال المجلس أو الحد من إعطاء الضحايا الفرصة لإظهار انتهاكات حقوق الإنسان التي تعمل بعض الدول على موارتها بكافة الطرق. وأكدت أن المجلس بحاجة لتنفيذ قراراته ولا سيما تلك المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، بوصفه المنبر الوحيد لإسماع صوت ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بعيدا عن ازدواجية المعايير والتسييس في حالة فريدة مستمرة منذ عقود أعلنت فيها شرعية التمييز العنصري وانتهاك حقوق الإنسان.

٤٠ - السيد لوليشكي (المغرب): قال إن مجلس حقوق الإنسان، منذ إنشائه، أتاح فضاء للحوار والعمل والمبادرات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشدد على أهمية الدور الذي لعبه المغرب في وضع طرائق عمل المجلس ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل.

٤١ - وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، سيُجرى استعراض الخمس سنوات لعمل مجلس حقوق الإنسان ومهمته وولايته. وأشار إلى أن الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي للإستعراض في جنيف قد ركزت على تقييم مدى فعالية أنشطة المجلس وقدرته على تلبية الاحتياجات غير الملباة منذ أمد بعيد في مجال حقوق الإنسان على أرض الواقع، وانعكس فيها تلاقي وجهات النظر بشأن جوانب عمل المجلس الأكثر اتساما بالطابع العملي.

٤٢ - وقال إن ذلك التقييم والاستنتاجات المستخلصة سوف تساهم في التمكين من تدعيم قدرات مجلس حقوق الإنسان على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما في الحالات العاجلة، وتحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. بيد أنه ينبغي تذكّر أن عملية الإستعراض ليست إصلاحا للمجلس. ودعا إلى إقامة تعاون تقني مثمر مع البلدان النامية وإتاحة مزيد من التمويل لكي يتسنى إشراك

الإنسان. وترى كوبا أن الإستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة للنظر في حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان على أساس المساواة.

٣٧ - وأكد من جديد استعداد كوبا للتعاون مع مجلس حقوق الإنسان وآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أساس تطبيق المبادئ ذات الصلة على الجميع وبدون تمييز، وكذلك للتعاون مع جميع الدول على أساس الاحترام المتبادل والإقرار بالمساواة في السيادة والإعتراف بحق كل شعب في أن يختار نظامه السياسي ومؤسساته الخاصة به.

٣٨ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): أعربت عن تصميم وفدها على أن يتعاون بصورة بناءة مع المجلس لضمان الوصول إلى معاملة جميع حقوق الإنسان معاملة منصفة وعادلة وعلى قدم المساواة وبالقدر نفسه من الإهتمام. وأضافت أن إسرائيل، بعد مرور ثلاثة وأربعين عاما على احتلالها الجائر للجلولان السوري، لا تزال ترفض الإمتثال لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس حقوق الإنسان. وتقوم إسرائيل أيضا، بوصفها السلطة القائمة بالإدارة، بعرقلة عمل المجلس وبعثات تقصي الحقائق الرامي إلى حماية المدنيين الفلسطينيين من اعتداءاتها: ما زال مرتكبو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية يتجسّسون علنا بجرائمهم المرتكبة بدون عقاب. وينبغي بالتالي لهيئات الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات إضافية لإخضاع الإسرائيليين للتحقيق وملاحقتهم من أجل ارتكاب جرائم تم توثيقها وتبنيها في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة. وأشادت بموضوعية ما جاء في تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بصدد العدوان الإسرائيلي على قافلة أسطول الحرية التي كانت متجهة إلى غزة في مهمة إنسانية.

التقرير ودعت إلى أن يُجري المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، متابعة جادة لها من أجل محاسبة مرتكبي تلك الأفعال وضمان تحقيق العدالة. وأعربت عن أعمق تعازيها لحكومة تركيا على وفاة المدنيين الأتراك في تلك المهمة الإنسانية.

٤٦ - ولاحظت أن كلا من التقريرين قد أكدا الاتجاه الذي تنتهجه إسرائيل والمتمثل في خرق القانون الدولي وعدم المبالاة بالمجتمع الدولي دون أن تترتب على ذلك أية نتائج. ودعت جميع الدول الأعضاء للتصدي إلى هذا الإفلات من العقاب وللتقيد بالمبادئ التي أقيمت الأمم المتحدة على أساسها.

٤٧ - السيد هيتون (كندا): قال إن وفده يرحب بالقرارات المتخذة في الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان بإنشاء ولايتين جديديتين بموجب الإجراءات الخاصة، وهي المقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية تكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات السلمية، والفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة. ولاحظ أيضا مع الإرتياح أمثلة التعاون الشامل للمناطق في دورة المجلس المعقودة حديثا وهو يأمل أن يتواصل ذلك. وأعربت عن القلق من المحاولات الرامية إلى الحد من استقلال مفوضية حقوق الإنسان وإعاقة عمل المفوضية في الدعوة لجميع حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.

٤٨ - وأضاف أن استعراض الخمس سنوات المقبل لمجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يعزز دور المجلس ولا سيما في الاستجابة لحالات حقوق الإنسان المتواصلة والعاجلة، وفي منع حدوث انتهاكات جديدة، وفي تعميم حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولكي يحقق المجلس ذلك الهدف، ينبغي زيادة تبسيط برنامج عمله السنوي وتحسين قدرته على الاستجابة، كما ينبغي أن يتسم جدول أعماله بالفعالية والتوازن.

المنظمات غير الحكومية، ولا سيما منظمات البلدان النامية، في الاستعراض الدوري الشامل لبلد كل منها.

٤٣ - وأخيرا، أشاد بعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والدعم الذي تقدمه لمجلس حقوق الإنسان وهو دعم لا غنى عنه.

٤٤ - السيدة رشيد (المراقبة عن فلسطين): قالت إن الاستنتاجات الأولية لتقرير غولدستون أكدت بوضوح أن إسرائيل ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ومخالفات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ضد الشعب الفلسطيني. ونظرا لتلك الانتهاكات والحصار الإسرائيلي المتواصل ضد غزة، الذي تسبب في مزيد من المعاناة للسكان، إعتمدت الجمعية العامة القرار ٦٤/٢٥٤، الذي دعت فيه كلا من إسرائيل والجانب الفلسطيني إلى إجراء تحقيقات مستقلة وموثوقة في استنتاجات غولدستون على أساس المعايير الدولية. وأضافت أن مجلس حقوق الإنسان شكل لجنة خبراء مستقلين لتقييم أية إجراءات محلية قانونية أو غيرها يكون الطرفان قد اتخذاها. وقد أكدت تلك اللجنة أن السلطة الفلسطينية أنشأت لجنة تحقيق مستقلة أجرت بحثا دقيقا وتفصيليا، في حين أن إسرائيل لم تفعل ذلك. وخلصت اللجنة في تقريرها (A/HRC/15/50) إلى أن عدم تعاون إسرائيل أعاق تقييمها لرد إسرائيل على الدعوة إلى إجراء تحقيقات مستقلة وموثوقة في تلك الانتهاكات الجسيمة. وقالت إن فلسطين تناشد المجتمع الدولي أن يُرغم إسرائيل على إجراء التحقيقات وفقا للمعايير الدولية.

٤٥ - وفيما يتعلق بالتقرير الذي أعدته البعثة الدولية لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، نتيجة للغارات على أسطول السفن التي كانت تحمل معونة إنسانية (A/HRC/15/21)، أعربت عن تأييد وفدها لاستنتاجات ذلك

٢٥١/٦٠ ومفهومي الإنصاف وعدم التحيز الأساسيين، فقوّض مصداقيته وشرعيته.

٥٣ - وأكدت أن إسرائيل ديمقراطية ملتزمة بسيادة القانون وبحقوق الإنسان ولها قضاء مستقل ومحترم دوليا وكذلك مجتمع دولي يتسم بالتعددية وبالنشاط. وقد شرعت بدون أي آراء مسبقة في إجراء حوار على الصعيد الفني مع آليات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل. بيد أنها لا يمكن أن تقبل تقريراً متحيزاً يديم جدول أعمال مُسيّس.

٥٤ - السيد كيمورا (اليابان): قال إن بلده شارك بنشاط في أعمال مجلس حقوق الإنسان خلال الأربع سنوات التي تلت إنشائه. وهو، في حين يُقر بأن ثمة مسائل معينة بحاجة لأن تُطرق بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في العالم، يرحب بالنتائج التي حققتها الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي المعني باستعراض المجلس.

٥٥ - وأضاف أنه سيلزم، في المناقشات المتعلقة بالاستعراض، النظر في التنسيق بين المجلس وهيئات أخرى للأمم المتحدة تعالج مسائل حقوق الإنسان، مثل اللجنة الثالثة، من أجل بذل جهود على نطاق المنظومة يعزز بعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الهام تحديد ما إذا كانت آلية الاستعراض الدوري الشامل ووظائف المجلس الأخرى التي تم تأسيسها حديثاً تساهم بفاعلية في تحسين حالات حقوق الإنسان، ومتابعة النتائج التي تتوصل إليها. وقال إن حكومته تكرر تأكيد موقفها الداعي إلى أن يقدم المجلس تقريره إلى الجمعية العامة مباشرة عوضاً عن تقديمه إلى اللجنة الثالثة.

٥٦ - وبالإشارة إلى أن مرض الجذام قابل للعلاج، قال إن هذا الداء ما زال يشكل، بسبب الجهل وسوء الفهم، أساساً للحيف والتمييز. ولتصحيح هذا الوضع، ساهمت اليابان في

٤٩ - وأكد أن وفده يظل ملتزماً بتعزيز الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل وسيعمل مع أطراف أخرى في أثناء عملية الاستعراض من أجل تشجيع زيادة مشاركة الدول في الإجراءات الخاصة ولحماية استقلال ذوي الولايات. وقال إنه يأمل أن يتم توسيع نطاق إجراءات الاستعراض الدوري الشامل وأن تُعزّز تلك الإجراءات مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الفريق العامل قبل الاستعراض الدوري الشامل. ودعا أيضاً إلى إضافة دورة ثانية للعملية بغية متابعة التوصيات ووضع التطورات الجديدة في الحسبان.

٥٠ - تولت رئاسة الجلسة السيدة بلودر (النمسا) نائبة الرئيس.

٥١ - السيدة فورمان (إسرائيل): أعربت عن استياء وفدها وخيبة أمله بخصوص تقرير مجلس حقوق الإنسان والقرارات التي يتضمنها. وأضافت أن الطبيعة السياسية للمجلس قد تبيّنت من جديد من خلال القرار الذي اعتمده المجلس بعد مرور يومين فقط على حادثة ٣١ أيار/مايو المتعلقة بسفن متجهة نحو قطاع غزة، بالرغم من عدم توفر المعلومات بشأن ما حدث بالفعل. وقالت إن التقرير عن هذه المسألة اتسم بنفس التجاهل وتعمد التحيز والرغبة عن الحياد والحقيقة وعن تعزيز حقوق الإنسان. وتواصل إسرائيل التحقيق في الأحداث المتعلقة بالأسطول وسوف تبلغ فريق التحقيق الذي أنشأه الأمين العام بالاستنتاجات التي تتوصل إليها.

٥٢ - وأضافت أن نصف مجموع القرارات المتعلقة بأقطار محددة والتي يتضمنها تقرير مجلس حقوق الإنسان تتعلق بإسرائيل وحدها وفي ذلك دليل آخر على تحيز المجلس وعدم حياده. وأكدت أن مجلس حقوق الإنسان، إذ ركز على إسرائيل وحدها، قد انتهك بوضوح قرار الجمعية العامة

٥٩ - السيدة يو (جمهورية كوريا): قالت إن وفدها يرحب بآليتي الإجراءات الخاصة الجديديتين اللتين أنشأهما مجلس حقوق الإنسان. بيد أن المجلس بحاجة إلى مزيد من التحسين في مجالات معينة: على سبيل المثال، ينبغي له أن يتجنب تكاثر القرارات وأن يعزز تعاونه مع الإجراءات الخاصة. وأكدت أنه يجب إكمال استعراض جنيف باستعراض للحالة في نيويورك. وأشارت إلى أن الغرض الأصلي لعملية الاستعراض يتمثل في تعزيز الإلتزام الدولي بحقوق الإنسان؛ وأكدت أنه ثمة حاجة لتجنب الإزدواجية فيما بين اللجنة والمجلس.

٦٠ - السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تقرير مجلس حقوق الإنسان يُظهر في نفس الوقت مواطن قوة المجلس ومواطن ضعفه. وأضاف أن الولايات المتحدة فخورة بالعديد من قرارات المجلس بشأن مواضيع منها حرية التجمع، والتمييز ضد المرأة، وحرية الرأي، والعنف ضد أطفال المدارس الأفغان، والإتجار بالأشخاص، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهي تفتخر على نحو خاص بتجديد المجلس حديثاً لولاية الخبير المستقل المعني بالسودان، وكذلك بالقرارين الجديدين المتعلقين بقرغيزستان وغينيا.

٦١ - بيد أن الولايات المتحدة ما زالت تشعر بخيبة أمل بسبب النهج غير المتوازن والتمييز لجانب واحد الذي يتوخاه المجلس لطرق الحالة في إسرائيل والأرض الفلسطينية. وقد تبين ذلك على نحو خاص في معالجته لولاية وتقرير القاضي ريتشارد غولدستون. وأكد أن تحيز المجلس المتواصل يتبين كذلك بجلاء من قراره المتخذ في عجلة والذي أنشأ بعثة لتقصي الحقائق ذات ولاية مشبوبة للتحقيق في الحادثة المأساوية التي جددت على متن سفن متوجهة إلى غزة في

صياغة المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس بشأن القضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم. وقدمت اليابان أيضاً مشروع قرار متعلقاً بهذا الموضوع اعتمدته المجلس بتوافق الآراء.

٥٧ - السيد رستم (ماليزيا): قال إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان قد شكل تحولا جذريا على صعيد المفاهيم إذ مثل رفضاً لتهج التصادم في معالجة مسائل حقوق الإنسان، وهي تهج أضرت بذلك العمل عن طريق التسييس والتنازع بالألقاب والتشهير، وقد حل مكان ذلك تشجيع الحوار والتعاون والإحترام المتبادل في المؤسسة الجديدة. وأعلن أن بلده، في هذه الفترة السابقة للإستعراض المقرر إجراؤه للمجلس، يرى أن الدول الأعضاء ينبغي أن تعزز مواطن القوة في المجلس - ولا سيما النجاح في تطبيق آلية الإستعراض الدوري الشامل - عوضاً عن إعادة بناء أو إعادة تشكيل الترتيبات القائمة. فضلاً عن ذلك، ينبغي إيلاء قدر من الإهتمام لتبسيط أساليب عمل المجلس وتحسين طرائق عمله وزيادة التعريف به بقدر ما يتقدم في أداء الدور المتوخى له. وفيما يتعلق بطرائق العمل، قال إن وفد اليابان لا يتفق في الرأي مع من يدعي أن المجلس يفتقر إلى القدرة على الإستجابة لحالات حقوق الإنسان ويؤكد أن قدرة المجلس على الإستجابة قد ثبتت بوضوح من خلال عقد العديد من الدورات الإستثنائية والمناقشات العاجلة بشأن المسائل الملحة.

٥٨ - وأضاف أن وفده يتطلع إلى إكمال العمل الجاري حالياً للفريق العامل الحكومي الدولي المعني باستعراض عمل المجلس. وفي الختام، قال إنه يود الإقرار بمساهمة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي أصبح لها الآن مجال أوسع للمشاركة في عمل المجلس لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأكد أنه ينبغي التقيد بقرارات الأمم المتحدة لضمان فعالية مشاركة هذه الكيانات.

٦٦ - ولاحظ أن نجاح الإستعراض، الذي لا يتمثل في إصلاح للمجلس، سوف يتوقف على التعاون الوثيق بين مكنتي الأمم المتحدة في جنيف وفي نيويورك. وأضاف أن الإستعراض الذي يُجرى في جنيف سيركز على أعمال المجلس والطريقة التي يمكن بها تعزيز عمله واشتغاله داخل حدود ولايته. وأكد أنه وأعضاء المجلس يتطلعون لتلقي جميع المقترحات التي تتعلق بطريقة تحقيق ذلك. ولاحظ أنه سيتم في أثناء الإستعراض النظر في العديد من المسائل لكن الإستعراض سيكون موجهاً وفقاً لأربعة أهداف رئيسية: أن المجلس ينبغي أن يحقق أثراً أكبر في مجال حقوق الإنسان على أرض الواقع؛ أنه ينبغي كفالة التناسق فيما بين جميع إجراءات حقوق الإنسان؛ أنه ينبغي تعزيز قدرة المجلس على التصدي بصورة بناءة ومنصفة للجميع إلى حالات حقوق الإنسان العاجلة؛ وأنه ينبغي تبسيط أساليب عمل المجلس قدر المستطاع من أجل الإستغلال الأمثل للوقت والموارد.

٦٧ - وأضاف أن الإستعراض الذي تجريه الجمعية العامة في نيويورك سوف يركز بصورة أولية على وضع المجلس وهو بالتالي متميز عن العمل الذي يُنجز في جنيف. بيد أنه من الهام تعزيز أوجه التكافل بين العمليتين والتنسيق على نحو وثيق، ولا سيما في المجالات التي يتداخل فيها الإستعراضان. وأكد في الختام أنه يتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع الجمعية العامة واللجنة الثالثة في أثناء عملية الإستعراض.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٠٥.

أيار/مايو ٢٠١٠، وكذلك من متابعته للقرار الذي اتخذته بشأن تقرير البعثة.

٦٢ - السيد أولياري (كوستاريكا): أعرب عن الترحيب بقيام مجلس حقوق الإنسان بإنشاء ولاية لمقرر خاص معني بالحق في التجمع وتكوين الجمعيات في الأغراض السلمية، وإنشاء فريق عامل معني بالتمييز ضد المرأة.

٦٣ - وأضاف أن كوستاريكا تولي أهمية متساوية للحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ورغم أنها ليست عضواً في المجلس فقد بذلت جهوداً للمساهمة في عمله وقامت برعاية مبادرات في مجال حقوق الإنسان في ميادين مثل الإرهاب، والشعوب الأصلية، والمسكن اللائق، والصحة، والتمييز ضد المرأة، والفقر المدقع، والأشكال المعاصرة للرق، والإعتقال التعسفي. وقد قدمت بالنيابة عن محفل الثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان مشروع قرار متعلقاً بتدريب المدرسين، وموظفي القطاع العام، وقوات الأمن، والأفراد العسكريين. وأيدت، إلى جانب سويسرا وملديف مبادرة بشأن حقوق الإنسان والبيئة.

٦٤ - وأعرب عن الرأي بأن الإستعراض فرصة لزيادة اتسام أعمال المجلس بالفاعلية في تعزيز حقوق الإنسان، بغية تحسين قدرته على الإستجابة في الحالات المزممة والحالات الناشئة. وأكد أنه ينبغي أيضاً تقييم فعالية الأدوات والآليات المتاحة للمجلس. وتولي كوستاريكا أهمية كبرى لاستخدام أدوات مرنة لمعالجة الحالات المتعلقة ببلدان محددة.

٦٥ - السيد فوانغكيثكيو (رئيس مجلس حقوق الإنسان): قال إنه كان من الهام بالنسبة للمجلس، في أثناء الفترة العسيرة المشمولة باستعراض الخمس سنوات، أن لا يتم تحويل اهتمامه عن عمله الحقيقي المتمثل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.